

دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال نموذج مقترح لإصلاح المسار المحاسبي المصري

عمرو حسين عبد البر

جامعة قطر

ملخص

يستهدف هذا البحث الإجابة عن سؤالين جوهريين : الأول : هل لمعايير المحاسبة دور في دعم سوق المال ؟ ومن خلال الإجابة عن هذا التساؤل بشئ من التفصيل أوضح الباحث أن أسواق المال يمكن للمعايير أن تلعب دوراً في دعمها ونوعية المعايير التي تدعم اسواق المال مع إجراء مزيد من الدراسة والتحليل حول الاسباب الضرورية لإصلاح المسار المحاسبي المصري عن طريق المعايير المحاسبية المحلية والدولية . وهذا ينقل الباحث إلى السؤال الثاني : هل يمكن أن يكون لمعايير المحاسبة دور في إصلاح المسار المحاسبي المصري ؟ وتم الإجابة على هذا السؤال من خلال نموذج مقترح لإصلاح المسار المحاسبي المصري . وفي ضوء تجارب بعض الدول تم اختيار عينة من عشرة شركات مصرية للتحقق من الفرضية القائلة إن شركات قطاع الأعمال المصرية لن تمتثل لمتطلبات سوق المال ومن ثم سوف يفشل هذا السوق ، وكان من أهم نتائج البحث ضرورة الاهتمام بالمعايير المحاسبية ، خاصة المتعلقة بالإفصاح وخدمة ودعم سوق المال ، لا سيما أنها تمثل ٣٦٪ من إجمالي المعايير المحاسبية ، وأيضاً ضرورة تطوير المعايير وفقاً لما يظهر في الأفق، أما أهم التوصيات التي يرى الباحث الأخذ بها فهي ضرورة إعداد القوائم والتقارير المالية وفقاً لنظام محاسبي يتمشى مع متطلبات التطوير وخدمة اسواق المال ، وضرورة أن يراعى في المعايير التي يتم إعدادها والإعلان عنها أن تكون العائدات من استخدامها تفوق تكلفة إعدادها .

مقدمة

إن النظام الاقتصادي في أي دولة يعتبر محددًا بيئياً للنظام المحاسبي المتبع ، وهذا النظام بدوره محدد لنظام المعلومات المحاسبي ونوعية المعلومات الموجهة للطوائف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات . فالمعلومات المحاسبية المنشورة يمكن أن تساعد في تحقيق هدفين : الهدف الأول أن المعلومات تعتبر المصدر الأساسي في تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية ، وبالتالي فإن هذه المعلومات تلعب دوراً حيوياً في تخصيص الموارد المحدودة بين مشروعات الاستثمار وفي تخصيص الأوراق المالية بين المستثمرين ، والهدف الثاني أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد المستثمرين في اختيار أفضل محفظة أوراق مالية تقابل احتياجاتهم ، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق الإفصاح والإعلان عن المعلومات المتوفرة دون محاولة إخفاء أي معلومه يمكن أن يستفيد منها البعض دون الآخرين وهذا ما يعبر عنه بأن السوق المالي كفاء .

ويقول Young أن هناك زعماً بأن المحاسبة المالية وإعداد القوائم المالية تعطي نافذة عن العمليات والحالة المالية لوحدات متعددة للمشاركين في الأسواق وغيرهم ممن يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بما هو قائم في الأسواق ، وبالرغم من الاهتمامات على المستوى الكلي عن المخاطر التي تظهر من الأدوات المالية Financial Instruments وخاصة مشتقات الأوراق المالية ، فإن إعداد المعايير المحاسبية استمر في التركيز على أهمية تقديم المعلومات المحاسبية عن وحدات معينة لمستخدمي القرار سواء المستثمر الفرد أو جهات الائتمان^(١) .

ويستطرد Young ويقول " أنه بالرغم من أن مجموعة محددة من الممارسات المحاسبية تشكل المحاسبة المالية فهي تمثل موضوعاً قابلاً للتغير إلا أن الأغراض والسمات والتبويات الخاصة بالمحاسبة المالية تبقى قائمة بصفة عامة وبدون سؤال generally remain unquestioned ومن الطبيعي أن تكون الأغراض والسمات والتبويات قد تم إيضاحها بشكل رسمي formally articulated في العديد من المستندات وأشار على أنها إطار العمل الفكري Conceptual framework ، ولقد تم إعداد هذا الإطار عن طريق تنظيم رئيس في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يقوم بإعداد المعايير المحاسبية وهذا التنظيم هو مجلس معايير المحاسبة المالية FASB^(٢) .

ويتبادر إلى الذهن مباشرة الوضع في جمهورية مصر العربية وهل هناك جهة منوط بها بشكل رسمي إعداد المعايير المحاسبية خاصة وأن للمعايير دوراً هاماً في سوق المال بعد أن أخذت مصر على عاتقها إصلاح المسار الاقتصادي وبدأت ولا زالت مستمرة في برامج التخصيصية. ولما

كان من دعائم نجاح برامج التخصيصية هو ضرورة الاهتمام بأسواق المال ، لذا ينبغي البحث في دور معايير المحاسبة في دعم أسواق المال وإصلاح المسار المحاسبي المصري خاصة بعد صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ .

ونظرا لأن المحاسبة ينظر إليها بأنها تعطي نافذة للأسواق ، فالتساؤلات حول وظائف الأسواق من حيث العدالة والتأثير والكفاءة يمكن أن تتحول وبعاد هيكلتها كتساؤلات حول الممارسات المحاسبية القائمة ، وبناء على ذلك إذا أثرت التساؤلات عن المخاطر المرتبطة بمنتجات سوق معين مثل الأدوات المالية ، في هذه الحالة يبدأ البحث عن ممارسات محاسبية جديدة لكي تؤثر على منتجات هذه الأسواق وتجعلها مرئية ، وهذا ما حدث في البيئة الاقتصادية المصرية حيث التخصيصية وتغيير الهياكل المالية لمزيد من إنشاء شركات مساهمة ، ويضاف إلى ذلك أن أنواع جديدة من العمليات الاقتصادية مثل الأدوات المالية يدعى أنها تنشأ عن طريق السوق من أجل ملء الفجوة القائمة من خلال ومن بين الأسواق المتنوعة خاصة الوضع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية والشعور بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ومساهمة الشركات متعددة الجنسية في الدخول في الأسواق المصرية لدعم اقتصاد البلاد وأيضا بدء بعض المؤسسات المالية الدخول في الأسواق العالمية للأوراق المالية .

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤالين جوهريين : الأول هو هل لمعايير المحاسبة دور في دعم سوق المال ؟ والسؤال الثاني هو هل يمكن أن يكون لمعايير المحاسبة دور في إصلاح المسار المحاسبي المصري لا سيما بعد التغييرات الجوهرية التي حدثت اقتصاديا وتشريعيا ؟

وترتيباً على ذلك فإن الباحث سوف يحاول الإجابة على التساؤلات السابقة بشيء من التفصيل موضحاً أي أسواق المال يمكن للمعايير أن تلعب دوراً في دعمها ونوعية المعايير التي تدعم أسواق المال وإجراء مزيد من الدراسة والتحليل حول الأسباب الضرورية لإصلاح المسار المحاسبي المصري عن طريق المعايير المحاسبية المحلية والدولية .

أهمية البحث

لقد كان التحول الاقتصادي في جمهورية مصر العربية مثار اهتمام الباحثين خاصة في الفترة ما قبل يونيو ١٩٩٢ وهو تاريخ صدور قانون سوق رأس المال (صدر في ٢٢ يونيو ١٩٩٢) ولائحته التنفيذية (صدرت في ٧ إبريل ١٩٩٣) ، لذا فقد ظهر بعض من هذه البحوث ولكل منها أهداف متنوعة وتم التوصل إلى نتائج ومقترحات لهذه البحوث .

فالبحت الأول ربط بين المعايير المحاسبية ودعم سوق المال باستخدام منهج تنظيمي لتطوير العرض والإفصاح المحاسبي لخدمة أهداف المستثمرين وإعطاء تفصيل لأهم الأسباب وراء ركود سوق المال في مصر وفي ضوء بعض التحليلات الإحصائية للسيولة لشركات القطاع العام

والخاص وتحديد مقومات تنظيم السياسة المحاسبية لمصر واقتراح أوعية تمويلية لجذب المدخرات^(٢).

أما البحث الثاني فقد تناول تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في ضمان توفير المعلومات المحاسبية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وفي ضوء نتائج البحث تقدم الباحث بمجموعة من الاقتراحات لزيادة فاعلية قيام الهيئة العامة لسوق المال في ضمان توفير المعلومات المحاسبية^(٣).

أما البحث الثالث في نطاق الأسواق المالية فقد تناول فيه الباحث تطوير التقارير المحاسبية المنشورة لتنشيط السوق الأولية للأوراق المالية وفي ضوء نتائج البحث اقترح الباحث إعداد وعرض نشرتي الإصدار والاكنتاب نظراً لأهميتها في توفير المعلومات اللازمة لتنشيط السوق الأولية للأوراق المالية ومساعدة المستثمرين في خدمة اتخاذ قراراتهم الاستثمارية^(٤).

لذا تظهر أهمية هذا البحث من محورين أساسيين : المحور الأول هو صدور قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وقد ظهر تطور ملموس في طرق الإفصاح لا سيما في الشركات التي كانت مملوكة بالكامل للدولة ، لذا يقوم الباحث بإجراء تقييم وتحليل لعينة من الإفصاحات التي ظهرت في وسائل الإعلام العامة (جريدة الأهرام المصرية) وقد بدأت بعض شركات قطاع الأعمال في عرض نتائج أعمالها وفقاً لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والبعض الآخر بدأ يعرض طرح بعض الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية لتوسيع قاعدة الملكية وفقاً لمتطلبات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

فالتساؤل الآن هل ما يتم وفقاً لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يعتبر عاملاً مؤثراً ومساعداً لدعم سوق رأس المال وهل الجانب التنظيمي للمحاسبة قد أوفى بمتطلبات أسواق رأس المال ؟ والمحور الثاني للاهتمام هو البحث عن وجود إطار علمي وتطبيقي لإعداد وإصدار المعايير المحاسبية في جمهورية مصر العربية والتي تساعد بدون شك في إصلاح دائم ومستمر للمسار المحاسبي المصري من خلال دراسة تحليلية وتقديم نموذج للإصلاح المقترح .

مشكلة البحث

صدر في أحد التقارير الاقتصادية المنشورة في ٢٧ إبريل ١٩٩٦ أن هناك إشارة واضحة بأن محرك السباق في المعايير المحاسبية تؤخر نمو أسواق المال في العالم ، ويضيف نفس التقرير بأن المحاسبين يبدو وكأنهم مجموعة قليلة النشاط لكن قوتهم لتحريك الأسواق المالية تعتبر رهبة^(٥).

“ Turf battles over accounting Standards are hindering the development of the world's capital market Accounts may seem like a dull bunch, but their power to move financial markets is awesome “.

يظهر الغرض من هذا التقرير أن معارك إعداد وبناء المعايير المحاسبية لا ينبغي أن تؤخر نمو أسواق المال بالإضافة إلى التركيز على دور المحاسبة والمحاسبين في التأثير على الأسواق المالية خاصة وأن أسعار الأسهم على سبيل المثال ترتفع Soar أو تهبط Plummet اعتماداً على الإعلان عن العائدات سواء كانت منها السنوية أو ربع السنوية ويرجع ذلك إلى ان العائدات التي تظهر في تقارير أي شركة تعتمد على الطريقة التي تم بموجبها إعداد الحسابات والقوائم المالية وهذا بدوره يعتمد على أية دولة تعمل فيها هذه الشركات .

المشكلة إذن هي الطريقة التي تعد بها الحسابات والقوائم المالية وأيضا مجال السوق الذي تعمل فيه الشركات وهذا هو الدور الهام الذي تقوم به المعايير المحاسبية سواء كانت المحلية أو المعايير الدولية التي تطبق من أجل المشاركة في الأسواق المالية العالمية .

. ويبرز نفس التقرير الاقتصادي نقاطا هامة تدعم الاهتمام بمشكلة دور المعايير في الدعم والإصلاح سواء للأسواق المالية أو للمسارات المحاسبية بصفة عامة ، ومن هذه النقاط ان تيسير الأمور لمن يعملون خارج الشركة عند المقارنة جعل كثيرا من الشركات تقوم بإعداد تقارير نتائجها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومثل هذا الأسلوب من التعاون والتيسير يعتبر الرد الأمثل لاحتياجات المستثمرين الشاملة . لكن العقبة الموجودة أن معظم بورصات الأوراق المالية الوطنية تسمح للشركات الأجنبية والتي تدرج معها أن تعد نتائج تقاريرها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) ولكن بعض المشرعين الوطنيين في الولايات المتحدة الأمريكية ومنهم لجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات SEC ترفض قبول هذه المعايير وتطلب من الشركات الأجنبية التي ترغب في إدراج اسمها في البورصات الأمريكية أن تصدر مجموعة ثانية من الحسابات بحيث تتمثل في إعدادها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية GAAP والتساؤل الآن : هل يمكن للمسار المحاسبي المصري مسايرة تلك الاتجاهات لدعم سوق المال خاصة بعد اختيار اقتصاد آليات السوق والاتجاه نحو التخصصية وإصلاح المسار المحاسبي المصري ؟

إن الوضع في جمهورية مصر العربية يتطلب البحث فيما إذا كانت هناك جهات رسمية تقوم ببناء المعايير أم أنها تتبنى استخدام المعايير الصادرة في دول أخرى سواء منها المعايير المحلية أو الدولية خاصة وأن الفروق في المعايير المحاسبية من دولة لأخرى تحد من قدرة الشركات لكي تتمكن من الدخول في أسواق المال العالمية وهذا بالطبع يزيد من الصعوبة المتزايدة للشركات لتمويل عمليات جديدة أو تطويرها .

لذا كلما حدث نمو للطلب على رأس المال من خلال أسواق العالم فإن الضغوط تبني في الدول للموافقة على بعض من المعايير المحاسبية الدولية^(٧).

أهداف البحث

يستهدف البحث تحقيق ما يلي :

- ١- التعرف على سوق المال بصفة عامة وبصفة خاصة وحصص المعايير المؤثرة في سوق المال خاصة تلك التي تدعم السوق وتصل به إلى مستوى الكفاءة المطلوبة .
- ٢-دراسة وتحليل دور الهيئة العامة لسوق المال في إعداد وتطوير المعايير المحاسبية والتحقق من الفرضية القائلة أن الشركات قطاع الأعمال المصرية لن تمتثل لمتطلبات سوق المال وبالتالي سوف لا تجذب مستثمرين متوقعين ويفشل سوق المال المصري .
- ٣-تطوير نموذج لإصلاح المسار المحاسبي المصري لزيادة فعالية سوق المال المصري في ضوء تجارب بعض الدول .

حدود البحث

- ١- يتناول الباحث بالدراسة والتحليل المعايير المحاسبية التي لها دور في دعم سوق المال مع التركيز تفصيلا على سوق الأوراق المالية .
- ٢- تتضمن الدراسة عينة من الإفصاحات الخاصة بعشرة شركات من شركات قطاع الأعمال المصري ومقسمة إلى مجموعتين ، فالمجموعة الأولى تمثل الشركات التي تعرض نتائج أعمالها والمجموعة الثانية تمثل الشركات التي تعرض بعض التقارير المالية بغرض الإفصاح عند طرح حصة من الأسهم للبيع وفقا لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية .

خطة البحث

- لتحقيق أهداف البحث فإن خطة الدراسة تشمل مناقشة وتحليل النقاط التالية :
- أولا : سوق المال ومعايير المحاسبة المؤثرة فيه .
 - ثانيا : ضرورات الدعم المطلوبة من المعايير المحاسبية : أسبابها والغرض منها .
 - ثالثا : متطلبات الإصلاح للمسار المحاسبي المصري : نموذج مقترح .
- وسوف يتناول الباحث هذه النقاط بشيء من التفصيل .

أولا : سوق المال ومعايير المحاسبة المؤثرة فيه

١- التعرف بسوق المال وأهميته للاقتصاد القومي

إن اصطلاح سوق المال يعتبر شاملا لثلاثة أنواع من الأسواق ، فالسوق الأول هو سوق النقود ويتم من خلال هذا السوق التعامل في أوعية ائتمانية قصيرة الأجل وتتميز هذه الأوعية

بانخفاض درجة المخاطرة ويقوم بوظائف هذا السوق الجهاز المصرفي حيث يمثل دوره الجانب الرئيسي في عمل السوق ، أما السوق الثاني فهو سوق رأس المال ويتم من خلال هذا السوق التعامل في رؤوس الأموال طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ، ويتولى وظائف هذا السوق بنوك الاستثمار وشركات التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق المعاشات وأهم الطوائف المتعاملة في هذا السوق الأفراد والمؤسسات المالية ، أما السوق الثالث في التبويب هو سوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات عن طريق نوعين من الأسواق هما السوق الأولى Primary Market والسوق الثانوي Secondary Market .

فالسوق الأولى يمثل سوق الإصدار حيث يتم طرح الأوراق المالية الجديدة للاكتتاب لأول مرة ، وهذا السوق تنشئه مؤسسة متخصصة تعرض فيه للجمهور لأول مرة أوراقاً مالية قامت بإصدارها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية ويطلق على هذه المؤسسة بانكر أو بنك الاستثمار Investment Banker or Bank أو المتعهد Underwriter والذي غالباً ما يكون مؤسسة مالية .

ويقول د . منير هندي أن بنك الاستثمار يعتبر وسيطاً بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية معينة وبين الجهة التي قررت إصدارها ودور البنك هو : (١) تقديم المساعدة للجهة المعنية لكي يتم إصدار الورقة ، (٢) كما قد يقوم بتمويل شراء الإصدار بغية إعادة بيعه للجمهور ، لذا فإن بنك الاستثمار لا يمارس نشاطاً مصرفياً بالمعنى المعروف وأن شراءه للإصدار يمثل استثماراً مؤقتاً ينقضي بمجرد نجاحه في التخلص من الإصدار بالبيع ، ولا يُعد بنك الاستثمار السبيل الوحيد لإصدار وتصريف الأوراق المالية حيث يوجد طريقان آخران هما : الأسلوب المباشر والمزاد^(٨).

أما السوق الثانوي فهو يمثل سوق التداول من حيث البيع والشراء للأوراق المالية المصدرة ويتم تنظيم ذلك من خلال البورصات ويقسم السوق الثانوي إلى أسواق منظمة (البورصات) وأسواق غير منظمة^(٩). فالملاحظ أن سوق الأوراق المالية تفتح المجال لتجميع المدخرات لاستخدامها في المجال الاستثماري عن طريق توجيهها لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مشروعات جديدة ولزيادة حجم النشاط للقائم منها وذلك في صورة الأسهم والسندات ، ونظراً لأهمية سوق الأوراق المالية في أداء وظيفة هامة للاقتصاد القومي من حيث تحويل الأرصدة النقدية من مجرد مدخرات متراكمة إلى الاستعمالات الإنتاجية مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة فرص العمل المتاحة وهذا كله يعتبر من استراتيجيات توجيه الاقتصاد المصري خاصة في توفير مقومات السوق الجيد .

ومن مقومات السوق الجيد : (١) دقة سرعة وصول المعلومات ، (٢) كفاءة التشغيل كفاءة التسعير ، (٣) السيولة ، وأخيراً (٤) عدالة السوق^(١٠).

الواقع أن مقومات السوق تعتمد في جوهرها على المعلومات وخاصة تلك لمعلومات المحاسبية ، فتزعم FASB بأن المحاسبة تُعطي معلومات مفيدة Useful للمشاركين في الاقتصاد بصفة عامة ومن ثم المشاركين في اقتصاد أسواق المال بصفة خاصة ، وحدود أن المعلومات تكون

مفيدة مرتبط بتقديرات التدقيقات النقدية . وفي سنة ١٩٧٨ عرفت FASB المعلومات المفيدة Useful Information بتلك المعلومات التي تساعد المستثمرين الأفراد وجهات الائتمان لكي يقدروا المبالغ والزمن وعدم التأكد لتدفقات النقدية في المستقبل ، وفي عام ١٩٨٠ عرفت FASB المعلومات المحاسبية الجيدة "Good" Accounting Information بأنها عرض لسمات معينة مثل عملية العرض الحقيقي Faithfulness وذات صلة ويمكن الاعتماد عليها والتحقق منها^(١١).

إن منتجات السوق المالي تتغير عند تقديم عمليات مستحدثة Innovative Transactions هذا ما حدث في البيئة الاقتصادية المصرية ، ومن ثم فإن المحاسبة ينبغي أن تتغير أيضا لكي تحافظ على مطلب الإيضاح Representational Claims ومنها الإفصاح والإعلان ، ومن ثم ينظر للمحاسبة بأنها تعطي المعلومات لتسهيل فعالية الأسواق ، وإذا كان الغرض من المحاسبة هو تسهيل وظائف الأسواق Effective Functioning of Markets فإن عملية التغيير للممارسات المحاسبية مع المجموعة الحالية من الهيئات الحكومية والمؤسسات القائمة مثل الهيئة العامة لسوق المال في مصر والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وهي جهات ملتزمة بدون شك ، لكن سوف يكون من المستبعد أن تستجيب للأسواق ومنتجاتها نظرا لخطورة هذه الأسواق وبطء استجابتها للتطورات في هذه الأسواق .

لذلك ينبغي أن يتم الاهتمام بهذه العملية للتغيير في الممارسات المحاسبية وينبغي أيضا أن ترى على أنها (تتماثل مع الافتراضات القانونية والاجتماعية المسيطرة ويكتب بإسهاب أنها تلعب دورا في التعريف بطبيعة المشروع وأولئك الذين لهم حقوق عليه وبالتالي احتمالات المحاسبات التي تنتج عنها)^(١٢).

“ Compatible with dominant legal and Social Presumptions and discourses that play a role in defining the nature of the enterprise, those who have rights have rights in it, and there by the possibilities for the accountings that are made of it “

بناء على ما تقدم يخلص الباحث بأن الأسواق المالية تتأثر بشكل كبير بما تقدمه المحاسبة في ضوء المعلومات المحاسبية المبنية على قواعد ومعايير محاسبية وهذه بدورها ينبغي الاهتمام بها لأمرين غاية في الأهمية وهما دعم السوق ومسايرة التطورات الاقتصادية ومن ثم إصلاح المسار المحاسبي المصري ، لذلك سوف يتناول الباحث في الجزء التالي مباشرة أهمية المعايير وضرورتها في هذين الأمرين .

٢- معايير المحاسبة المؤثرة في سوق المال

وفقا لدراسة رئيسية قام بها Myddelton يقول (ينبغي للمعايير المحاسبية أن تكون محدودة بالإفصاح ومتطلباته فقط وذلك للشركات المدرجة في البورصات وينبغي أيضا ألا تحاول المعايير وضع وصف للقواعد الخاصة بالقياس ، ويضيف Myddelton بأن التكاليف الخاصة بمتابعة المعايير في تزايد وأن هناك دليلا بسيطا بأن نمو المعايير لم يعطى أي فائدة يمكن قياسها للعامة، ويستمر في

نتائج بحثه مضييفا بأن هناك دليلا ضعيفا سواء في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية بأن الإفصاح الضعيف أو المضلل قد يسبب في خسائر للمستثمرين ، وفي نفس الوقت أدى وجود المعايير إلى حماية مدراء الشركات من استخدام أحكامهم الشخصية وخفض الضغوط عليهم^(١٣).

ويديدي Myddelton ملاحظة هامة وهي أن عدد المعايير الأصلية تبلغ خمسة وعشرين معيارا ويقترح أنه ينبغي الاحتفاظ بتسعة معايير خاصة بالإفصاح ويقسم المعايير التسعة الخاصة بالإفصاح إلى قسمين ، القسم الأول يتضمن ستة معايير من إصدارات المعايير المحاسبية الخاصة بالمبادئ SSAPs وهي ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٥ ، والقسم الثاني يمثل معايير التقارير FRSSs وهي ١ ، ٣ ، ٤ .

“Only nine of the original 25 accounting and Financial reporting Standards would be retained, leaving onlu those dealing with disclosure, namely SSAPs 2, 3, 5, 17, 18, 25 and FRSSs 1, 2, 4 “.

يتضح من بحث Myddelton أن الاهتمام بالمعايير خاصة تلك التي تدعم عمليات الأسواق المالية ينبغي أن تكون تركيزية في موضوع الإفصاح لما لها من أهمية في سوق الأوراق المالية وهي تمثل في عددها نسبة ٣٦٪ من إجمالي المعايير المحاسبية وبالتالي تخدم المستثمرين والمديرين في الشركات ويصبح للشركة التي ترغب في التسجيل في سوق الأوراق المالية أن تختار تلك المعايير الخاصة بالإفصاح المحاسبي .

وفيما يلي استعراض لتلك المعايير التي تؤثر في سوق المال وتعمل على دعمه بشكل يحمي جميع الطوائف التي تتعامل مع هذا السوق وذلك من خلال تجارب كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

ففي ديسمبر ١٩٩٤ اصدرت اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية (ACSEC) Accounting Standard Executive Committee بناء على طلب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (باعتبار أن هذه اللجنة جزء من (AICPA) الإصدار رقم (SOP) 6 - 94 Statement of Position ، بعنوان الإفصاح عن المخاطر ذات الأهمية وعدم التأكد D .

وتتضمن (SOP) التركيز على أربعة أمور محددة^(١٤): (١) طبيعة التشغيل ، (٢) استخدام التقديرات عند إعداد القوائم المالية ، (٣) تقديرات معينة ذات أهمية ، وأخيرا (٤) الأمور التي تتكشف للمنشأة وتعرضها للخسائر من الآن ، وتسري هذه المتطلبات للسنوات المالية المنتهية بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ خاصة وأنها تطبق على جميع المشروعات والوحدات غير الهادفة للربح ولكن لا تطبق على الوحدات الحكومية ، وأيضا تلتزم بتطبيق هذا الإصدار تلك المشروعات التي تطبق GAAP .

ولا شك أن المعايير تدعم بعضها البعض خاصة لو أن المعيار الأساسي قد أغفل أحد النقاط أو الموضوعات الهامة التي من أجلها صدر المعيار ، فنجد أن المعيار رقم 124 والخاص

بالمحاسبة عن استثمارات معينة تملكها المنظمات التي لا تسعى للربح ، ويعتبر دعما للمعيار رقم 115 والخاص بالمحاسبة عن استثمارات معينة للأوراق المالية في الديون وحق الملكية ، وبموجب المعيار 124 تم تحديد الاستثمارات من الأوراق المالية في حق الملكية Equity Securities والديون Dedt Securities وينبغي الإفصاح عنها "بالقيمة العادلة" Fair Value ويشترط أن تتضمن قائمة الأنشطة Statement of Activity الربح والخسارة من هذه الاستثمارات . ويظهر من هذا الإصدار أن هناك اهتماما بالوحدات التي تحتفظ باستثمارات من واقع السوق التي تطرح فيها هذه الاستثمارات^(١٦).

وتدل عملية الإصدار للمعيار رقم 124 أن هناك تطورا مستمرا ورغبة دائمة في دعم سوق الأوراق المالية بل وتصحيح لمسار بعض المعايير في حالة عدم تطرقها لبعض الوحدات التي تحتفظ باستثماراتها .

لقد قامت كل من اللجنة المحاسبية للمعايير الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالعمل بشكل متوازي لإصدار معيار خاص بالعائد على الأسهم ومتطلبات الإفصاح من المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وذلك بدءا من ١٩٩٤ ويعتبر مشروعا التنظيميين متشابهين تماما .

ويقول السكرتير العام لـ (IASC) Sir Bryan Carsberg أن التوافق في المتطلبات المحاسبية أصبح أكثر اعتدالا عندما تمكن واضعي المعايير من التعاون فيما بينهم^(١٧).

“ Harmonization of accounting requirements becomes much more straightforward when Standards-Setters are able to Co – Operate in this way “.

ويستمر Carsberg فيقول (أنه سوف يعمل ليؤكد أن هناك تقاربا كبيرا من التعاون بين واضعي المعايير واللجنة المحاسبية للمعايير الدولية IASC في أمريكا الشمالية وأوروبا . وأي مكان آخر طالما أننا نعمل في اتجاه هدفنا الشامل وهو المعايير المحاسبية والتي تستخدم في إعداد القوائم الموجودة في الأسواق وعبر الحدود خلال العالم كله)^(١٨). لذا يلاحظ على مشروع IASC أنه يتطلب من المشروعات التي يتم تداول أسهمها بشكل عام : أن تفصح عن العائد على كل سهم في شكله الأساسي وذلك في صدر قائمة الدخل ، وأيضا العائدات ينبغي أن تكون لصافي الربح للفترة التي تعزى لحملة الأسهم العاديين وذلك بعد طرح نصيب أصحاب الأقلية والتوزيعات الممتازة ، وفي النهاية ينبغي أن تكون عدد الأسهم العادية بالمتوسط المرجح للأسهم العادية الجاهزة خلال الفترة .

ومعالجة لمشاكل القروض التي تظهر في القوائم المالية فقد صدر المعيار المحاسبي رقم 118 ليعدل ما جاء في المعيار رقم 114 والذي يسعى إلى الإسراع في التعرف على مشاكل القروض في القوائم المالية للمؤسسات المقرضة يجب أن يسجل الخسائر المرتفعة من القرض عندما يتم تحديد مشاكل القرض Loan Impairment والنبة في ذلك هو التعرف على دخل الفائدة الإضافي من حيث الزيادة في السنوات الأخيرة ، فالاستشاري القانوني والمالي يجب أن يتأكد بان عملائه على دراية

بالتأثير الجوهري Potential Impact لمعيار 114 عندما يقدم على استشارته بخصوص القروض التي تسبب مشاكل^(١٨).

وعند تقييم العلاقة بين القيمة السوقية لحق الملكية والقيمة العادلة التي يفصح عنها ، صدر المعيار رقم 107 وأجريت دراسة تطبيقية على البنوك بالرغم من أن المعيار ينطبق على جميع الشركات ، لكن كدراسة ميدانية قام بها Nelson لكي يوضح العلاقة بين القيمة السوقية لحق الملكية والقيمة العادلة التي يفصح عنها بناء على معيار رقم SFAS 107 والذي يتطلب الإفصاح عن القيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية ، كانت نتيجة الدراسة أن القيم العادلة التي تدخل في التقارير المالية والخاصة بالاستثمارات في الأوراق المالية لها قوة إيضاحية متزايدة ، وقد وجد ذلك بالنسبة للإفصاحات عن القيمة العادلة للقروض والإيداعات والديون طويلة الأجل أو الأدوات المالية الصافية والتي لا تظهر بالميزانية^(١٩).

وللاهتمام بالمؤسسات المالية ، يوجد المعيار رقم SFAS 105 والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وأجرى بحث ميداني قام به كل من Schwarz and Palmer عن تطبيق المعيار 105 والخاص بالإفصاح للمؤسسات المالية.

وأن التحسينات للإفصاحات الخاصة بمخاطر السوق أصبحت مطلوبة بمعرفة FASB ، وكانت نتائج البحث الميداني لعدد ٣٥ مؤسسة مالية أمريكية هي : (١) عديد من الشركات أوضحت وأهتمت بأن مستخدمي المعيار ليسوا قادرين على التمييز بوضوح بين الإفصاحات بالدولار والمطلوبة للقيود والمخاطر الفعلية ، (٢) بالرغم من أن معظم الشركات تستخدم أدوات بمخاطر لتغطية الملكية الفردية والمبادلة فإنه لا يوجد أي شركة قد أعطت تفاصيل مفيدة ومقسمة لدرجة المخاطر ، (٣) الامتثال الأعظم في التقارير يحدث في تلك الشركات التي لديها عقود بأحجام كبيرة ، (٤) قيل جدا من الشركات تأخذ المبادرة في تقرير إفصاحات إضافية ونتيجة لهذه النتائج ، هناك طريقة جديدة للإفصاح عن مخاطر السوق وتعتمد هذه الطريقة على هامش معين مطلوب عن طريق التبادل ، وهذا مشروع مستقبلي للباحثين^(٢٠).

ونظرا للتزايد المستمر من اهتمام رجال الأعمال ولجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات SEC وأعضاء الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن منتجات الأدوات المالية المشتقة Derivative Products تم مطالبة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بتطوير متطلبات الإفصاح بخصوص المنتجات المالية المشتقة وصدر المعيار رقم ١١٩ والخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية ، وتم إعداد هذا المعيار بالاعتماد على معيارين هما المعيار رقم 105 والخاص بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية والمرتبطة بالمخاطر وذلك خارج المركز المالي Financial Instruments مع التركيز على خطر الائتمان والمعيار رقم 107 والخاص بالإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية^(٢١) ، واستجابة FASB هنا ترجع إلى الرغبة في مساعدة القارئ للمعالم المالية في فهم عدة أمور منها : لماذا تستخدم الشركات الأدوات المالية المشتقة ؟ وكيف يتم معالجة هذه المشتقات محاسبيا ؟ ويخلص الباحث من العرض السابق بأن

هناك العديد من المعايير المحاسبية التي تم إصدارها لدعم سوق المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لما هو موجود من معايير محاسبية تختص بالإفصاح ومتطلباته ، وهذا يجعل الباحث يفكر في مدى إمكانية أن تحذو جمهورية مصر العربية وعملياً حذو هذه البيئات المتقدمة محاسبياً وعملياً ، خاصة وأن الاقتصاد المصري قد أخذ على عاتقه الاهتمام بسوق رأس المال وضرورة حماية المستثمر ويظهر ذلك بشكل واضح في قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى ضرورات الدعم المطلوبة من المعايير المحاسبية وهو ما يتعرض له الباحث في الجزء التالي مباشرة.

ثانياً: ضرورات الدعم المطلوبة من المعايير المحاسبية: أسبابها والغرض منها

لقد لعبت حركة التخصيصية وبرامجها دوراً رئيسياً في عملية التطوير اللازمة في الأنظمة المحاسبية المتبعة ومن ثم معايير المحاسبة الضرورية لدعم سوق المال، وبشكل أكثر وضوحاً بسبب نقل المنافع من ملكية دولة إلى ملكية خاصة، ولقد خلق هذا طلبات جديدة لرأس مال القطاع الخاص لا سيما في الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية، وأيضاً خلق نوعية من المستثمرين لديهم العديد من الطلبات في مجال أسواق الأوراق المالية.

لذا يقول Ball and Batrov أن المستثمرين مطلوب منهم^(١) الدراية بالمعرفة العشوائية المباشرة للعائدات؛ (٢) الدراية بالموسمية للعائدات؛ (٣) الدراية بكل من السلوك القائم وعلامات الزيادة والنقص (+،-،+،-،+،-) وارتباط الفروق الموسمية للعائدات من خلال التواريخ الربع سنوية القريبة، ولكن (٤) لا يكونوا على دراية إذا ما أخفقوا في التقليل من أهمية الارتباطات بشكل منتظم^(٢٢).

من الواضح أن حاجة المستثمرين من المعلومات لم تصبح قاصرة على تقارير مالية سنوية بل تقارير ربع سنوية ووفقاً للنظام الموسمي لعمل الشركات، ويرجع ذلك في حقيقة الأمر أن البورصات لا تعمل فقط بعد ظهور التقارير السنوية، بل لابد من وجود فترات متقاربة ربع سنوية نظراً لاستمرارية العمل في البورصات بشكل يومي وبالتالي يصبح المستثمر والعاملون في البورصات في حركة نشاط دائم وهذا يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية ملزمة بإعداد التقارير السنوية وربع السنوية حتى يتم دعم سوق الأوراق المالية ويؤدي وظائفه بكفاءة وعدالة ونشاط مستمر.

ونشأت طلبات جديدة وبشكل متزايد أدت إلى جذب المستثمرين للأسواق التي يفهمونها جيداً ويتقنون فيها ومنها بلا شك الأسواق المالية في مصر، ومن ثم أصبحت المشروعات المشتركة وجذب الاستثمارات الأجنبية من العوامل المؤثرة والضرورية لوجود المحاسبة الدولية ومن ثم دعم جديد لسوق الأوراق المالية المصري.

لقد تمت دراسة ميدانية قام بها كل من Atiase and Bamber لمعرفة تأثير الإعلانات (الإفصاحات) المتكررة عن عائدات المحاسبة السنوية على سلوك المستثمرين وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أدلة لتأثير الإعلانات المتكررة عن العائدات المحاسبية السنوية على سلوك المستثمرين في المبادلة ومن ذلك أن تعظيم رد فعل حجم المبادلة يعتبر دالة متزايدة لكل من العلاقات الهامة بين رد فعل المستثمرين في درجة الاستفادة منها (٢١٢).

والواقع أن تأثير الإفصاحات المبكرة لم تكن مقتصرة على المستثمرين المحليين، بل أيضا خارج حدود الدولة ومن ثم الاهتمام مرة أخرى بضرورة الوجود للمعايير المحاسبية الدولية، وهي أيضا عامل مؤثر على سوق الأوراق المالية، ولقد تمت دراسة أخرى في عام ١٩٩٤ قام بها كل من Bandyopadhyay, Hanna, and Richardson لدراسة تأثير الفروق للعائدات في التقارير المالية على سوق المال عند تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وذلك لعينة من ٩٦ شركة كندية مسجلة في بورصة الأوراق المالية في تورنتو وأيضا مسجلة في بورصة نيويورك/البورصة الأمريكية NYSE/ASE ونظام القومية لوسطاء الأوراق المالية NASDAQ خلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٩، وتشير نتائج الدراسة أن فروق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا تؤثر بشكل كبير على العائدات في التقارير، تشير أيضا إلى انعكاسين للسياسة المتبعة (على الأقل): الانعكاس الأول خاص باتفاقيات التجارة والانعكاس الثاني أن SEC تبنت تعديلات خاصة بنظام الإفصاح وفقا للمناطق والالتزام بمتطلبات الإفصاح، مما دعا الشركات الكندية إلى إجراء تسويات للعائدات في الشركة الكندية والإبقاء على هذه التسويات (٢١٣).

يتبين من البحث السابق أن هناك العديد من الملامح والتي تتشابه مع ما يحدث في جمهورية مصر العربية ومنها النشاط المشترك لشركات مصرية أجنبية مما يدفع إلى ضرورة الاستعداد للدخول في البورصات العالمية، بالإضافة إلى أن من ضرورات دعم سوق الأوراق المالية هو وجود اتفاقات دولية اقتصادية أبرمتها مصر مع العديد من المنظمات الدولية مما يجعل لها أثر فعال ومؤثر على أسواق المال في مصر بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصورة خاصة.

وفي دراسة أجراها Alford وآخرون عن مقارنة محتويات المعلومات وزمن إعدادها بالنسبة للعائدات المحاسبية في عديد من الدول بلغت ١٧ دولة واتخذت الولايات المتحدة كأساس للمقارنة، وأعطت الدراسة نتائج وأدلة عما إذا كانت الفروق في أسواق المال والمعايير المحاسبية وممارسات الإفصاح وإدارة الشركات تؤدي إلى فروق في مدى الاستفادة من العائدات المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى أنه إذا كانت متطلبات الإفصاح المالي هي ناتج قوي السوق والسياسة فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكون هناك مجموعة واحدة مثلى من المتطلبات للشركات في جميع أسواق المال خاصة عندما تكون سمات المستثمرين تختلف عبر أسواق المال، لذا فإن التوافق في متطلبات التقارير المالية قد لا تكون مثالية عبر الدول مع وجود أنواع من المستثمرين المتنوعين (٢١٤).

وأكثر من ذلك عندما تسعى الشركات للحصول على أموال من خارج أسواقها المالية فإن متطلبات التقارير المالية بخلاف المعايير المحلية يمكن أن تكون مناسبة للمستثمرين في تلك الأسواق غير المحلية.

وما من شك أن أثر الأبحاث السابقة يدعو إلى ضرورة تصحيح المسار المحاسبي المصري بتبني المعايير الدولية لكي يمكن الإعداد لقيد أوراق بعض الشركات والمؤسسات المالية المصرية في أسواق الأوراق المالية العالمية، ولكن ما هي الضغوط التي تدفع إلى التغيير في المحاسبة حتى يمكن تبني وجهة النظر الدولية؟

يقول كل من Gray and Roberts " أن التأثير المستمر للاقتصاد العالمي، الاستقلال السياسي، تأثير المباشرة الأجنبية، استراتيجية الشركات متعددة الجنسية، ثورة التقنية في المعلومات، وتدويل الأسواق المالية Internationalization of Financial Markets هي من المسببات والدوافع وراء الاقتصاد العالمي المتشابك والاستثمارات الأجنبية ووجود الشركات متعددة الجنسية " (١٦).

لذا في إبريل ١٩٩٦ أيدت لجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات SEC في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام جدولة العمل الجديد للجنة المعايير المحاسبية الدولية وأوضحت أنها سوف تبقى ملتزمة للعمل IASC, IOSCO لإعطاء المدخلات الضرورية للوصول إلى المعايير الدولية، وأضافت SEC بأنه مجرد انتهاء IASC من المجموعة الأساسية للمعايير فإن اللجنة ستضع في اعتبارها السماح لمصدري الأوراق المالية الأجانب باستخدام المعايير المحاسبية الدولية عندما يعرضون أوراقا مالية في الولايات المتحدة (١٧).

“ As soon as the IASC completed its core set of standards, it would consider allowing foreign issuers to use the international accounting standards when offering securities in the United States” .

لذا يقول Schwartz " أنه بمجرد إقرار مجموعة المعايير الدولية فإن الأعضاء المنظمين من IOCSO يتوقعون إحلال استخدام GAAP المحلية بتلك القوائم المالية على أساس IASC عن طريق SEC وأعضاء IOSCO فإن ذلك يعطي مصدري الأوراق المالية الحق في الدخول للأسواق المالية العالمية ومنها نيويورك ولندن وطوكيو وهونغ كونج وأسواق مالية أخرى " (١٨). لكن يتبادر للذهن تساؤلات حول النتائج المترتبة على تطبيق المعايير الدولية بدلا من المعايير المحلية وهل سيكون هناك فروق كبيرة في نتائج التقارير المالية؟

ويجيب على هذا التساؤل أحد أساتذة جامعة كولومبيا Trevor Harris عندما أجرى استقصاء لثمان شركات أجنبية ووجد أن الفروق ليست بذات الأهمية خاصة عندما تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على هذه الشركات، فقد كانت المفاجأة أن هناك بعض المتطلبات الإضافية المطلوبة للامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية

GAAP وأن الفروق الهامشية تصبح صغيرة جدا حتى عندما تنتهي IASC من اتمام عملها للمعايير الجديدة وتحسين المعايير القائمة.

ولكي يتم تخفيف العبء على المسجلين الأجانب في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتخذت SEC عدة خطوات عند قبول بنود العديد من المعايير.

المحاسبية الدولية ولذا تسمح SEC الآن بما يلي (٢١):

- وجود قوائم التدفقات النقدية للمسجلين الأجانب والمقدمة طبقا للمعيار رقم 7 (IAS No. 7) قوائم التدفقات النقدية).
- وجود القوائم المالية المعدة بأي عملات ويسعى مصدرها للجوء إلى أسواق الولايات المتحدة.
- وجود القوائم وفقا للمعيار رقم 21 (IAS No. 21) تأثير التغييرات في معدلات التبادل الأجنبي).
- وجود القوائم المالية المعدة وفقا لطريقة المشتريات إذا سمحت بذلك المقاييس المحددة في المعيار رقم 22 (IAS No. 22) اندماج المشروعات).
- استبعاد المتطلب بأن المصدر الأجنبي يقوم بتسوية الفروق الناتجة عن استهلاك الشهرة خلال خمس سنوات فقط وفقا للمعيار رقم 22، ولكن كانت تصل من قبل إلى أربعين عاما وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على العرض السابق يمكن حصر الأسباب التي تدعو إلى ضرورة دعم المعايير

المحاسبية لسوق المال المصري وهي :

١. تطبيق برامج التخصيصية باستراتيجيتها المتنوعة بصفة عامة وتخصيص الملكية بصفة خاصة أمر يصعب تحقيقه بدون سوق مالي محلي قوي وفعال، وهذا بدوره لا يمكن أن يكون في الاتجاه الصحيح بدون تصحيح المسار المحاسبي المصري عن طريق نظام محاسبي يتلاءم والبيئة الاقتصادية الجديدة والذي يعتمد بدوره على معايير محاسبية متطورة بشكل مستمر.
٢. طبيعة المستثمرين الجدد في البيئة الاقتصادية المصرية وتزايد الرغبة في وجود تقارير مالية ربع سنوية للمتابعة المستمرة لأحوال الشركات وما يصدر منها رغبة في الاستثمار فيها، ولا شك أن ذلك يتطلب وجود تطوير للمعايير المطبقة لكي تكون التقارير المالية ربع السنوية بالإضافة إلى التقارير السنوية.
٣. إن الحصول على أموال من خارج مصر يدفع المقرضين إلى رغبتهم في ضرورة الحصول على متطلبات خاصة عند عرض التقارير المالية، ومن ثم قد تكون المعايير المحاسبية الدولية أقرب إلى الوفاء بمتطلبات المقرضين وفقا للأنظمة المطبقة في بلادهم والتي يمكن أن تطبق في جمهورية مصر العربية.
٤. إن التطور السريع للأدوات المالية الجديدة أدى إلى حدوث ضغوط على المطالب التي تقدمها وقامت بها المحاسبة Claims made by accounting وخاصة مطلب العرض المطابق للواقع Representational Faithfulness، وهذا بدوره يتطلب دعما جيدا من المعايير التي تخدم في هذا النطاق، خاصة أن الأدوات المالية الجديدة شملت أنواعا ستكون جديدة على مجال الأسواق

- المالية المصرية ومنها الأوراق المالية في الاختيارات Options والمستقبلية futures والملكية equity والديون debts.
٥. استراتيجية الشركات متعددة الجنسية وحاجتها إلى تطبيق معايير المحاسبة المطبقة في بلادها بالإضافة إلى الرغبة لإعداد التقارير والقوائم المالية وفقا لنظام المحاسبة المتبع في الشركات المصرية مما يجعل الطلب على اتباع المعايير المحاسبية الدولية أمرا واجبا.
٦. ثورة التقنية في المعلومات وسهولة ربط أسواق الأوراق العالمية بسوق الأوراق المالية (البورصات) في مصر وإمكانية الحصول على معلومات في الحال، وأيضا إجراء مقارنات للمعلومات المتوفرة، مما يتطلب مرة أخرى الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية خاصة وأن مصر عضو في بعض المنظمات الدولية التي تتبنى المعايير الدولية وبناءها وإصدارها.
٧. استمرارية الشمولية في أسواق المال سوف يؤدي إلى حتمية التوافق والانسجام للمعايير المحاسبية الدولية (٢٠).

“ The continued globalization of the capital markets will inevitably lead to the harmonization of international accounting standards “.

فالملاحظ أن وجود معايير محاسبية دولية سوف يؤدي إلى منح مزايا عديدة كل من الشركات والمستثمرين والأسواق المالية، فالشركات تحاول تجنب ضرورة تحقيق الرغبات المتعددة، بل وأكثر من ذلك تجنب العديد من المعايير المتنوعة عند الدخول في الأسواق المالية الدولية، أما المستثمرون فسوف يحدث تحسن ويصبحون أكثر اعتمادا وثقة في المعلومات الممكن مقارنتها، أما بخصوص الأسواق المالية فسوف تتنافس على مستوى العمل في مجالها وأن زيادة المنافسة سوف تجعلها أكثر كفاءة.

وبعد استعراض الأسباب المتنوعة لضرورات دعم سوق المال ينبغي توضيح متطلبات الإصلاح للمسار المحاسبي المصري بشئ من الدراسة والتحليل وهذا ما يتم مناقشته في النقطة التالية.

ثالثا : متطلبات الإصلاح للمسار المحاسبي المصري :

نموذج مقترح

يتناول الباحث في هذا الجزء التطور التاريخي للمسار المحاسبي المصري وتحليل الأسلوب المتبع في الولايات المتحدة عند إعداد المعايير المحاسبية وإصدارها للتطبيق مقارنة بما نص عليه القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لسوق رأس المال ثم استعراض بعض نماذج من الإفصاحات التي تمت سنة ١٩٩٦ لعدد عشرة شركات من شركات قطاع الأعمال المصري وأخيرا نموذج الإصلاح المقترح.

١- التطور التاريخي للمسار المحاسبي المصري:

لقد تطور المسار المحاسبي المصري وشمل ذلك أربع مراحل متلاحقة وهي:

المرحلة الأولى : للفترة من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ :

وهي مرحلة التأثر بالملكة المتحدة وسيطرة القطاع الخاص على النشاط سنة ١٨٨٣ ثم في القاهرة سنة ١٨٩٠ واستمدت كل القوانين والتشريعات الإنجليزية لتسيير شئون البلاد الاقتصادية.

المرحلة الثانية : للفترة من ١٩٥٦ - ١٩٧٠ :

وهي المرحلة التي تعاقبت فيها سلسلة التأميمات في السنوات ٥٦، ٦١، ٦٣، وذلك للحد من سيطرة رأس المال الأجنبي وتبنت الدولة سياسة الاقتصاد المركزي لسيطرة القطاع العام، وفي عام ١٩٦٦ صدر النظام المحاسبي الموحد لكي يلبي احتياجات متخذي القرارات على مستوى الدولة والوحدات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة : للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١ :

تبنت الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي وبدأ بالدور الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية واستمرت الأنظمة المحاسبية كما كانت في الفترة الأولى وما تلاها من تطبيق لقانون النظام المحاسبي الموحد، وصدر قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة سنة ١٩٧٤ وتطلب الأمر ضرورة اتساع نطاق قاعدة المعلومات المحاسبية فبدأت الدولة تتبنى قبول المعايير المحاسبية الدولية وفاء لمتطلبات المستثمر الأجنبي.

المرحلة الرابعة : للفترة من ١٩٨١ - حتى الآن :

لقد بدأت منذ أوائل الثمانينات التخصيصية كسياسة اقتصادية وبرنامج تنموي لبعض الحكومات، ولكن بدأت متأخرة في مصر في أواخر الثمانينات وأخذ بذلك مراحل متعددة لتطبيق استراتيجيات التخصيصية، ولكن مع استمرار شركات قطاع الأعمال بتطبيق مزدوج للنظام المحاسبي الموحد وأيضاً متطلبات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

فالملاحظ بالنسبة للنظام المحاسبي في مصر فقد نشأ وفقاً لظروف وتطور بتغير هذه الظروف البيئية الاقتصادية بحيث تمثل الجزء الأكبر من هذا النظام في أنظمة مستوردة من دول أجنبية فرضتها إما قوى مجموعة المستثمرين الأجانب الذين كانت لديهم السلطة الكافية للسيطرة على الشؤون الاقتصادية للدولة أو جاءت مستوردة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو من خلال قنوات التدريس للمعرفة المحاسبية، أما بالنسبة للمعايير المحاسبية المستخدمة في دولة معينة فهي تنتقل إلى دولة أخرى إذا توافر أحد الشرطين التاليين (٣١):

الشرط الأول: عدم وجود هيئة مهنية معترف بها لتقنين المبادئ المحاسبية التي تمثل دستور للممارسة المحاسبية العملية.

الشرط الثاني: أن تمتلك الدولة الأخرى قدراً أكبر من رأس المال المستثمر في الدولة التي تتبنى المعايير بما يؤدي إلى سيطرة المستثمرين الأجانب وفرض احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية على محيط الأعمال في هذه الدولة.

يتضح مما سبق أن هناك استجابة للتطوير، ولكن هذا التطوير ينبغي أن ينشأ من متطلبات المجتمع البيئية، وأيضاً ضرورة التحسين والتطوير للمعايير المحاسبية التي هي في حقيقة

أمرها مرشدا للمحاسبين في تطبيق متطلبات المجتمع واحتياجاته، ويبرز الجزء التالي أهمية ذلك من واقع ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية.
٢- مسئولية إصدار المعايير والتطوير المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد أعطى الكونجرس الأمريكي تفويضا للجنة تبادل الأوراق المالية والبورصات SEC من خلال قانوني الأوراق المالية لعام ١٩٣٣ وقانون عام ١٩٣٤ في سلطة إصدار المعايير المحاسبية ثم فوضت SEC اختيار المعايير المحاسبية

وإعدادها لسلسلة من التنظيمات التي يتم تمويلها بشكل خاص وكانت خلال الفترات

التالية :

الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٥٩ : فوضت لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين والمسئولة عن الإجراءات المحاسبية . Committee of Accounting Procedures (CAP)
الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٧٣ : فوض المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA (لمدة ١٤ سنة).
الفترة من ١٩٧٣ - حتى الآن: فوض مجلس معايير المحاسبة المالية FASB (لمدة تجاوزت ٢١ سنة).

وقد تمت دراسة قام بها كل من Melunad and Shibano لفحص ترتيبات أداء وضع المعايير المحاسبية بين (SEC، FASB) وفقا للتفويض الممنوح لـ FASB على أساس إصدار المعايير المحاسبية على أساس الاحتفاظ بحق الاعتراض (Veto-Based Delegation) لـ SEC حيث أن الجزء المتم لترتيبات التفويض هو القدرة على الاحتفاظ بقوة لحق الاعتراض لما تختاره FASB من المعايير وأوضح القائمون على الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على ترتيبات أداء التفويض (٢٢).

- مستوى عدم الموافقة بين SEC ، FASB .
- قدرة SEC للتعهد والالتزام المسبق SEC's precommitment ability .
- قصور المعايير المحاسبية التي تختارها SEC إذا كان حق الاعتراض على مشروع FASB .

ولقد توصل الباحثان إلى أنه إذا وجد اختلاف صغير وكافي للاختيار Sufficiently small Preference divergence بين (SEC ، FASB) وأيضا إذا أمكن لـ SEC أن تلتزم برد مثالي عندما تعترض على توصيات FASB، في هذه الحالة يكون التفويض على أساس حق الاعتراض هو ترتيب مثالي.

ومن ناحية أخرى إذا وجد اختلاف كافي في الاختيار بين التنظيمين (SEC، FASB) وأيضا إذا لم تلتزم SEC في ردها على مشروع FASB أو إذا كان المعيار السائد الآن به قصور فإن التفويض على أساس الاعتراض سيكون أكثر سيطرة بترتيبات أخرى.

وأخيرا أمكن للباحثين التعرف على ترتيب تفويض بديل ويكون جزئيا سابقا لقوة الاعتراض وينشر أي ترتيبات على أساس الاعتراض وأوضحا أن جودة المعايير تعتمد جزئيا على كيفية استخدام عملية وضع المعايير بشكل فعال وعلى خبرة FASB (٢٣).

وأبرز الباحثان خمسة ملامح مفترضة للعلاقة بين SEC and FASB (٢٤).

١- أن وضع المعايير المحاسبية يتطلب تكاليف للخبرة، ونظرا لأن قيود الموازنة والرواتب في SEC، فهي لا تستطيع إعداد ذلك، لذا فإن SEC تفوض عملية تعيين الخبرات وعملية التمويل لـ FASB.

٢- أن خبرة FASB عند تحديد الأمور المترتبة على المعايير المحاسبية تعطيها مميزات معلوماتية عن Informational Advantage SEC.

٣- هناك مستويات متباينة من عدم الاتفاق بين FASB، SEC من خلال اختيار أي معيار محاسبي.

٤- أن قدرة SEC في استخدام خبرات FASB مفيدة نظرا لأن SEC لا يمكنها استخدام التحويلات النقدية للتأثير على FASB.

٥- أن SEC يجب أن تبقى على قوة الاعتراض عند اختيارات FASB.

لكن ما هو الدور الذي حدده قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في جمهورية مصر العربية ؟

يحدد قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية في الباب الرابع "الهيئة العامة لسوق المال" في المادة (٤٣) ما يلي (٢٥).

• تتولى الهيئة فضلا عن الاختصاصات المقررة لها في أي تشريع آخر تطبيق أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له، ولها إبرام التصرفات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق اغراضها وعلى الأخص :

• تنظيم وتنمية سوق رأس المال، ويجب أخذ رأي الهيئة في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال.

• الإشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها وكشفها عن الحقائق التي تعبر عنها.

الملاحظ أن القانون قد وضع الإطار العام لكيفية ممارسة الهيئة لاختصاصاتها لكن أغفل المشرع دور الجهات المختصة والتي لها تأثير على المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال ومن هذه الهيئات كل من له دور في إعداد الإطار الفكري المحاسبي المصري وإعداد المعايير المحاسبية كدليل ومرشد عند التطبيق لتحقيق متطلبات سوق المال، حيث ذكر في المادة (٥٨) من القانون رقم (٦٠) عبارة "إعداد التقارير عن نشاط الشركة (المقصود بها التي تطرح أوراقا مالية) ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها والمراجعة الدولية وفقا للنماذج المبينة في اللائحة التنفيذية".

لذا لم يحدد القانون ولائحته سوى أنه عند تقديم نتائج الأعمال والقوائم المالية فيكون ذلك طبقا لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية، لذا يتساءل الباحث عن كيفية تنظيم وتنمية سوق رأس المال؟ فالواقع أن تفويض جهة مهنية لإصدار معايير المحاسبة أمر ضروري كجزء من

عملية تنظيم سوق رأس المال وخاصة أن البورصات في جمهورية مصر العربية لن تكون محدودة بالمحليات بل التبادلات الدولية للأوراق المالية وتنوع المستثمرين جعل الإهتمام بسوق الأوراق المالية بصفة خاصة أمراً حيوياً.

ولقد تم تحديد بعض الملامح ذات الأهمية في قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في المواد (١٥) حتى (٢٢)، ولا شك أن إصدار أي معيار ينبغي أن يؤخذ فيه رأي الهيئة العامة لسوق المال طالما يتعلق بأسواق رأس المال وكان الأولي أن يشير القانون ولائحته التنفيذية إلى تكليف التنظيمات المهنية مثل المعهد المصري للمحاسبين والجمعيات المصرية للمحاسبين والمراجعين وعلى طبيعة المبادئ والمعايير المحاسبية واجبة التطبيق لمن يدرج في البورصات المصرية.

ويمكن تحليل ما جاء في المادة (٥٨) من قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بالنقد في النقاط التالية:

١- إن الإعداد لقائمي المركز المالي ونتيجة النشاط وفقاً لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية، لكن الأولي بالمشروع أن يشير إلى ضرورة إعداد تلك التقارير وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية، أما في حالة طرح الأوراق للاكتتاب العام في الأسواق العالمية الدولية فينبغي أن تكون وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

٢- يعزى الباحث أن استخدام عبارة "المعايير المحاسبية وقواعد المراجعة الدولية" أنه لا يوجد معايير محاسبية مصرية وأن ما هو متاح سواء من معايير محلية أو دولية ما هو إلا ترجمة للمعايير التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية وكان الأولي بالهيئة العامة لسوق المال أن تتولى إعداد المعايير المحاسبية أو يفوض القانون جهة تخضع لإشراف الهيئة كما عرض في الجزء السابق للعلاقة بين SEC, FASB، حيث يوجد في مصر لجان مختصة مهنية وفنية يمكن أن تصبح نواه للجنة إعداد المعايير المحاسبية وكذا للمراجعة ومثال ذلك اللجنة الدائمة للنظام المحاسبي الموحد.

٣- لا مانع للهيئة العامة لسوق المال أن تسترشد بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة نظراً لأن أكبر البورصات موجودة في هذه الدول وأنها تسير بشكل دائم التطورات البيئية وأقرب مثال لذلك ما حدث عند قيام بريطانيا بالتخصيصية في أوائل الثمانينات والرغبة المستمرة لتصحيح مسار الشركات والالتزام بوجود معايير محاسبية محلية أخرى دولية.

لذا يلاحظ بأن كثير من الدول يعتمد فيها تنظيم المحاسبة Accounting Regulation على نظام تفصيلي للقواعد Detailed Rules الموصوفة في المعايير والقانون وغالباً ما تكون الأنظمة على أساس من القواعد التي يندر أن تكون قائمة على منطق سديد (أي يندر أن يتم دحضها) Water Tight - لذا قد تكون هناك فجوات في القواعد أو مواضع غير مفهومة أو غير مكتملة وهذا لا يمنع قيام هيئات ومعاهد مختصة في المشاركة في إعداد المعايير المحاسبية .

ونظراً لما طرأ من تطورات في الكيان الاقتصادي المصري وتغيير في هياكل التمويل في الشركات بصفة عامة وفي شركات قطاع الأعمال بصفة خاصة، فإن المعايير القائمة أو المقتبسة

والمطبقة وكذا القواعد المحاسبية لابد من إعادة النظر فيها لكي تواكب الظروف المحلية وكذا الظروف العالمية طالما أن هناك حاجة لوجود سوق للأوراق المالية المحلية وكذا الدخول في استثمارات عالمية وتداول للأوراق في بورصات عالمية.

ويلاحظ أيضا أن اهتمام العامة في مصر بما يحدث في أسواق الأوراق المالية يدعو إلى ضرورة وجود تنظيم محاسبي ذي فعالية لكي يتمكن كل طرف يستخدم التقارير المالية أن يحصل على معلومات موثوق بها وتم إعدادها بشكل مساعد ومرشد وأن البيانات متوافرة بشكل يحقق متطلبات هؤلاء المستخدمين للقوائم المالية، لكن الواقع في البيئة المصرية الآن هو صدور تقارير بشكل لا تسهل مهمة مستخدميها، ويظهر ذلك في الجزء التالي والخاص بالعينة التي تم الحصول عليها والخاصة بعشرة شركات من شركات قطاع الأعمال في جمهورية مصر العربية، وهذا ما يتناوله الباحث بالتفصيل في الجزء التالي.

٣- عينة البحث

أمكن الحصول على التقارير المالية التي تم الإفصاح عنها من خلال جريدة الأهرام المصرية خلال شهر نوفمبر ١٩٩٦ لعشرة شركات من شركات قطاع الأعمال وتم تقسيم هذه الشركات إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى : تمثل تلك الشركات التي تعرض نتائج أعمالها وتم

إعداد تقارير هذه الشركات وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد وأيضا لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وهذه الشركات هي :

- شركة البويات والصناعات الكيماوية، شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات، شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة، وشركة مطاحن شرق الدلتا.

المجموعة الثانية :

- تمثل تلك الشركات التي تعرض أسهمها للبيع بالطرق المقررة في السوق وفقا لقانون سوق المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وهذه الشركات هي :
- شركة أسمنت بورتلاند حلوان، شركة كلورايد، شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية.

وبفحص التقارير والقوائم والبيانات المعروضة للمجموعة الأولى من الشركات يلاحظ ما

يلي:

١- أن الشركات الستة عرضت حساب العمليات الجارية والميزانية وفقا لمطلبات النظام المحاسبي الموحد.

٢- أن الشركات الستة عرضت في نفس الإعلان وفقا لمتطلبات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية قائمة المركز المالي (يلاحظ تغيير الاسم وفقا لما تطلبه القانون ولائحته التنفيذية بدلا من كلمة "الميزانية") وقائمة الدخل وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ما عدا شركة مطاحن شرق الدلتا التي لم تعرض قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح ما عدا شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية (بالرغم من تحقيقها لأرباح صافية بعد الضرائب بلغت ١٩٦٦١٣ جنيها مصريا).

وهذا يعني أن الالتزام بمتطلبات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية لم يكن التزاما شاملا حتى يسهل المقارنة بين الشركات بعضها البعض.

وبفحص التقارير والقوائم والبيانات المعروضة للمجموعة الثانية من الشركات يلاحظ

ما يلي:

١- أن جميع شركات العينة عرضت قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكن في شكل متباين من حيث عدد سنوات المقارنة فنجد على سبيل المثال أن شركة أسمدة بورتلاند حلوان عرضت كل من قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل عن سنتين فعليتين هما ٩٥/٩٤، ٩٥/٩٦ ثم عرضت قوائم تقديرية عن سنتين أيضا ٩٧/٩٦، ٩٧/٩٨ لكن شركة كلورايد عرضت ٩٥/٩٤، ٩٥/٩٦ (سنة عرض النتائج الحالية) ولا شك أن ما يدعوا للقلق عن شركة تعرض معلومات بإسهاب وأخرى تعطي الشك لقلة ما عرضته من بيانات.

٢- عرضت نفس المجموعة (الثانية) قائمة توزيع الأرباح المقترحة ما عدا شركتي كلورايد ومصر الجديدة للإسكان والتعمير.

٣- عرضت نفس المجموعة (الثانية) نتائج الأعمال والمؤشرات المالية ما عدا شركة كلورايد.

٤- عرضت شركتان فقط من نفس المجموعة بيانا بالمبيعات والأرباح المحققة والمتوقعة مقارنا بسنوات سابقة وهي شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية وشركة أسمنت بورتلاند حلوان ولكن بتفاوت في عدد السنوات المعروضة لهذه البيانات.

يتبين من ذلك أن هناك تطورا ملموسا خاصة لتلك الشركات التي بدأت في الاستجابة لمتطلبات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته وتنفيذا لبرامج التخصيصية والاتجاه نحو تنشيط ودعم سوق المال المصري، لكن لازال هناك بعض القصور الناتج عن عدم الإمتثال لما جاء في قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وهذا يؤيد فرضية البحث وأيضاً عدم وجود هيئة أو كيان يتبع ولو بشكل مباشر هيئة سوق المال على نفس النمط المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبعية SEC and FASB، ولذا يتعرض الباحث لنموذج مقترح لتنظيم عملية إصدار المعايير وتصحيح المسار المحاسبي المصري ويظهر ذلك في الجزء التالي.

٤- نموذج إصلاح المسار المحاسبي المقترح

بالرغم من أن هناك تباينات في أسلوب العرض والإفصاح للشركات التي خضعت للدراسة إلا أن المؤشرات للإصلاح في المسار المحاسبي المصري تبدو أن لها أولويات وفي الطريق

الصحيح من قبل الجهات الحكومية الرسمية وعلى الأخص الهيئة العامة لسوق رأس المال وكذلك الشركات المشاركة في أسواق المال.

يقول Hopwood " حيث أن المحاسبة أصبحت أكثر تأثيراً في الشؤون اليومية، فمن الأمور الهامة لنا أن يكون هناك إدراك كبير للمراحل التي يكون التأثير فيها قد تم أنشاؤه وتدعيمه " (٢١).

"As accounting becomes more influential in everyday affairs, it is important for us to have a greater insight into the processes through which that influence is created and sustained".

إن هذه الملاحظة قد تبدو شديدة الارتباط بالمراحل التي لها تأثير على حياة المجتمع وعلى الأخص المهتمين بالمحاسبة، ويرى الباحث أن مراحل التأثير تتمثل في كل ما يدعم سوق المال المصري خاصة:

- ١- جهات إعداد المعايير المحاسبية المحلية.
- ٢- أسواق المال العالمية ومن ثم المعايير المحاسبية الدولية.
- ٣- التطورات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية والاتجاه نحو التخصصية ومن ثم ضرورة تطوير النظام المحاسبي المطبق في شركات قطاع الأعمال باعتبارها شركات عملاقة ويرتكز عليها الاقتصاد القومي المصري وينبغي أن تساير التطورات العالمية عند الشروع في الدخول في أسواق المال المحلية وأيضاً الدولية، بالإضافة إلى تمكك الدولة لحوالي ٧٠٪ من الشركات المدرجة في السوق الثانوية (٢٢).

أن اهتمام العامة في مصر وخاصة في القطاع الاقتصادي والقطاع المحاسبي وفئات مستخدمي القوائم المالية يدعو إلى ضرورة وجود تنظيم محاسبي فعال لكي يتمكن كل طرف يستخدم التقارير المالية أن يحصل على معلومات موثوق بها وتم إعدادها بشكل مألوف ومتعارف عليه مهنياً ويكون مساعداً ومرشداً لهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، وقد حدث ذلك في المملكة المتحدة ونتيجة للاهتمامات العامة عن فعالية تنظيم المحاسبة وتم وضع نظام جديد لتنظيم المحاسبة عن طريق لجنة التصديق Dearing Committee في ١٩٨٨ بحيث يكون للهيكل المعدل موارد أكثر وأن يتكون فريق العمل في هذا النظام من هيئة متفرغة كلياً (٢٣).

" As a result of the public concerns about the effectiveness of accounting regulation, a new regime of accounting regulation was developed by the Dearing Committee in 1988, and the revised structures had more resource and comprised full-time staff ".

لذا يرى الباحث أن الوقت قد حان لوضع تصور لنموذج مقترح لإصلاح المسار المحاسبي المصري خاصة في مجال إعداد وإصدار المعايير المحاسبية المحلية، والمشاركة جنباً إلى جنب مع المنظمات العالمية والهيئات التي تأخذ على عاتقها إعداد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتي لها تأثير على أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية.

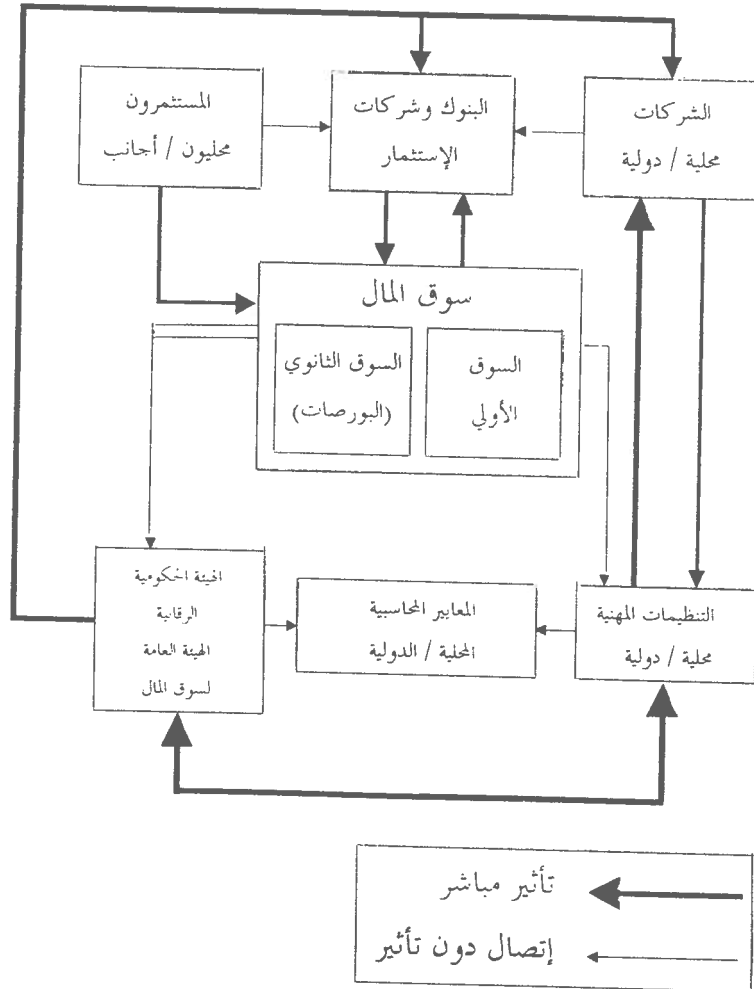
وشكل رقم (١) يبين هذا النموذج المقترح حيث تتمثل أجزاء النموذج في خمسة قطاعات تنظيمية.

القطاع الأول يمثل الهيئة الحكومية الرقابية ممثلة في "الهيئة العامة لسوق المال". والقطاع الثاني يمثل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، والقطاع الثالث يمثل التنظيمات المهنية المحلية والدولية، والقطاع الرابع يمثل الشركات التي تدرج في البورصات سواء المحلية أو الدولية، وأخيراً قطاع البنوك وشركات الإستثمار والتي تلعب دور الوسيط في عملية الطرح والبيع للأسهم المصدرة من إحدى الشركات أو الجهات الحكومية.

شكل (١)

نموذج إصلاح المسار المحاسبي المصري

عند إعداد المعايير المحاسبية



فعملية إعداد المعايير المحاسبية ينبغي أن تنحصر في الهيئة العامة لسوق المال للتنظيمات المهنية مثل الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بالإضافة للجنة الدائمة للنظام المحاسبي الموحد نظرا لوجود خبرات عريقة بها، ويمكن من خلال هذه التنظيمات المهنية إعداد ما يشبه الموجود الآن في الولايات المتحدة ويسمى مجلس معايير المحاسبة المالية المصرية. (EFASB) Egyptian Financial Accounting Standards Board ويكون هذا المجلس مسئولاً مباشرة أمام الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وتكون موارده مدعمة من موازنة الهيئة وموارده الخاصة ويكون أعضاء المجلس متفرغين تماما لهذه المهمة نظرا لضرورة ارتباطها بالتنظيمات المهنية الأخرى على مستوى العالم وقد يكون هناك لجنة منبثقة عن EFASB للمشاركة في إعداد المعايير الدولية من خلال IASC.

ويلاحظ من الشكل (١) أن موقع البنوك وشركات الاستثمار بين الشركات التي تدرج في البورصات وأيضا المستثمرين باعتبار أن البنوك وشركات التأمين هي الوسيط لما يطلبه قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، أما الخطوط المتقطعة تمثل التغذية المرتدة FeedBack نتيجة إعداد أي معايير والتحقق من ردود فعل جهات التطبيق.

ولاشك أن هذا النموذج المقترح يحقق أهدافا ثلاثة وهي :

- ١- تحقيق أهداف التقارير المالية التي تخدم أسواق المال بصفة عامة والبورصات بصفة خاصة.
- ٢- أنه يأخذ في الاعتبار الأهداف والأعراض من الإفصاح والذي يأتي بالتبعية من التقارير المالية.
- ٣- تسجيل الوقائع - مع الرجوع المتكرر لعرض الممارسة والأدوات المالية المستخدمة في أسواق المال - للمجالات الملائمة للتحسين وأيضا تلك التحسينات الخاصة المطلوبة لأي من المعايير التي سوف تصدر.

رابعا : نتائج البحث وتوصياته

١- نتائج البحث

أمكن للباحث الإجابة عن التساؤلات الجوهرية التي جاءت في مقدمة البحث بالإضافة لجميع التساؤلات الفرعية، والتي تفرعت من السؤالين الجوهريين وكان من نتائج البحث الذي توصل إليها ما يلي :

- ١- أن حوالي ٣٦٪ من المعايير المحاسبية ترتبط بالإفصاح وخدمة ودعم سوق المال، ومن ثم ينبغي التركيز على التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المصرية حتى يمكن ضمان وجود سوق للأوراق المالية فعال وكفء.
- ٢- نظرا لتملك الدول لحوالي ٧٠٪ من الشركات المدرجة في السوق الثانوية فإن ذلك يعطي صفة احتكارية للدولة لأنها أصبحت مهيمنة على السوق ومحددة للسعر الذي يمكن أن يتداول به السهم في البورصة ، لذا لا بد من الاستمرار في عملية توسيع قاعدة

الملكية ويكفي للدولة أن تمتلك سهما واحدا يمثل ما يسمى بالسهم الذهبي لكي تتحكم في وقت الضرورة في الشركة التي تسئ للاقتصاد وهذا ما حدث في بريطانيا.

٣- استنادا للنتيجة الثانية التي توصل اليها الباحث فإن سيطرة الحكومة في نظام ملكية المشروعات التي تطرح أسهمها في البورصات يجعلها تتدخل وترغم المشروعات على البيع بالسعر الذي يحقق سياسة معينة، وهذا لا يجعل المستثمرين يقدمون على المشاركة في ملكية هذا المشروعات، ومن ثم ينبغي أن يترك سعر البيع للأسهم وفقا لآليات سوق الأوراق المالية وفي ضوء ما هو متوافر من معلومات عن هذه الشركات.

٤- الاستمرار في اتباع ما ينص عليه قانون النظام المحاسبي الموحد في توزيع الأرباح يعني تدخلا حكوميا في توزيع الأرباح ومن ثم يزيد من تحذير المستثمرين في الإتجاه إلى هذه الأسواق خاصة تلك التي تطرح الدولة فيها أسهما لشركاتها للتأثير على أسعار الأوراق المالية.

٥- تطوير المعايير لإصلاح المسار المحاسبي المصري يتطلب وجود مرحلتين، المرحلة الأولى تأخذ ما بين ٣-٤ سنوات وتكون المعايير إرشادية وغير ملزمة والمرحلة الثانية تأخذ صفة الإلزام عند التطبيق ولا يعني ذلك أن تظل المعايير جامدة بل يتم تطويرها وفقا لما يظهر في الأفق من خلال التعاملات في سوق الأوراق المالية.

٦- إن إعداد التقارير المالية بنظامين محاسبين مختلفين يفقد الثقة في النظام المحاسبي في الدولة التي تطبق هذا، وقد لوحظ ذلك في المجموعة الأولى من الشركات التي توافرت المعلومات عنها من خلال الإفصاح عن نتائج أعمالها، وطالما فقدت الثقة في النظام المحاسبي سيفقد مستخدمو القوائم المالية الثقة بالمعلومات المتوفرة عن هذه الشركات، بالإضافة لتحقق الباحث من الفرضية الخاصة بالبحث.

٧- لم يفصح قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية عن الجهة المسؤولة عن إعداد المعايير المحاسبية والتي تساهم بشكل ملحوظ في دعم سوق الأوراق المالية واكتفى القانون بالإشارة إلى أن إعداد التقارير المالية يكون وفقا للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعات الدولية، كأن تبادل الأوراق المالية للشركات المصرية سيكون في بورصات عالمية قبل أن يكون في بورصتي القاهرة والإسكندرية.

٢- توصيات البحث

يرى الباحث أن هناك مجموعة من التوصيات يمكن الأخذ بها لمزيد من الدعم من معايير المحاسبة وسوق المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة وإصلاح المسار المحاسبي المصري لا سيما بعد المتابعة بالدراسة والتحليل لتجارب دول أخرى سبقت في هذا المجال ومن هذه التوصيات مايلي:

- ١- ينبغي أن تبادر الدولة بتحديد اختصاصات الهيئة العامة بشكل أكثر وضوحاً خاصة في مجال الجهة المسئولة عن إعداد وإصدار المعايير المحاسبية المصرية المحلية ويمكن أن يسترشد في ذلك بالنموذج المقترح في هذا البحث.
- ٢- ينبغي أن تأخذ جمهورية مصر العربية اتجاه الدول الأخرى مثل ألمانيا وسويسرا في قبول المعايير المحاسبية الدولية التي تصدر من IASC ولا تعتبر أن هذه الدول تشارك شركاتها في طرح أسهم في الأسواق العالمية وبالتالي تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ٣- ينبغي أن نعلم بأن المعايير المحاسبية الدولية المقبولة عالمياً تعتبر أمراً جيداً للمشروعات والمستثمرين وللاقتصاد المحلي والعالمي ولذا لا بد لمصر أن تزيد من فعالية عضويتها في التنظيمات العالمية وذلك من خلال EFASB ولجانته الفرعية.
- ٤- ينبغي الإفصاح العام للمستثمرين ألا تكون هناك مجموعتين من الحسابات والتقارير لأن ذلك مضيعة للوقت والتكلفة وقد تكون في نفس الوقت محيرة، ويستدل على ذلك من التقرير الاقتصادي الصادر في ٢٧ أبريل ١٩٩٦ والذي عرض ما تم من شركة بنز Benz الألمانية عندما عرضت تقارير مالية في بورصة نيويورك في ١٩٩٣ وكانت المجموعة الأولى من الحسابات الألمانية قد أوضحت وجود ٣٧٠ مليون دولار ربح وفقاً للقواعد المحاسبية الألمانية في حين نفس المجموعة وفقاً لـ GAAP الأمريكية فهي تكون قد حققت بليون دولار خسارة (٢١).
- في مثل هذه الأحوال يكون قبول المعايير أيسر وأفضل عند إعداد التقارير المالية منذ البداية.
- ٥- ينبغي للهيئة العامة لسوق المال حماية التنظيم المقترح " مجلس معايير المحاسبة المالية المصري " (EFASB) بشكل جاد من القوة التي تلعبها الشركات الكبرى والبنوك حتى يمكن الحصول على حرية أفضل في إعداد وإصدار المعايير المحاسبية المصرية وقبول المعايير الدولية بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية المصرية ويمثل ذلك استقلالية EFASB وبالتالي ضمان الثقة المستمرة في كفاءة أسواق المال وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة.
- ٦- يراعى في المعايير التي يتم إعدادها والإعلان عنها أن تكون العائدات من استخدامها تفوق تكلفة إعدادها ويظهر ذلك جلياً في الأسلوب الذي تتبعه شركات قطاع الأعمال عند عرض نتائجها وفقاً للنظام المحاسبي الموحد ووفقاً لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية حيث مزيد من الجهد ومزيد من التكلفة لإعداد المجموعتين.

الهوامش

- (١) Joni J. Young, "Institutional Thinking: The case of Financial Instruments".
Accounting, Organizations, and Society, Vol. 20, No. 5, P. 487.
- (٢) Ibid., P. 490.
- (٣) د. محمد شريف توفيق، "دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال وإصلاح المسار المحاسبي
المصري:
منهج تنظيمي لتطوير العرض والإفصاح المحاسبي لخدمة أهداف المستثمرين" المجلة
العلمية للبحوث والدراسات التجارية - المجلد الخامس - السنة الخامسة - العدد الثاني
- ١٩٩١ - كلية التجارة وإدارة الأعمال - الزمالك، جامعة حلوان، ص ١٥٠ - ١٧٨.
- (٤) د. حمدي عبدالغني قادوس، "تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في ضمان توفير
المعلومات المحاسبية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات
التجارية - المجلد الثالث - العدد الثاني - ١٩٨٩ - كلية التجارة وإدارة الأعمال - الزمالك،
جامعة حلوان، ص ١١٦ - ١٨٦.
- (٥) د. عراقي العراقي "تطوير التقارير المحاسبية المنشورة لتنشيط السوق الأولية للأوراق المالية"
بحث مقدم لمؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي - إتحاد المصارف العربية - والذي عقد
بالقاهرة في الفترة من ٢/٢٩ إلى ٣/٣/١٩٩٢، ص ١-٢.
- (٦) "Global Accounting's Roadblock" The Economist, April 27th, 1996, PP. 79-80.
- (٧) P. Norman Ray, "International Accounting Standards- Why Bother?", Financial
Executive, Nov.-Dec, 1995, P.1.
- (٨) د. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، (الناشر: منشأة المعارف بالأسكندرية)،
١٩٩٧، ص ٤٨١.
- (٩) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك المرجع السابق ص ٤٨١-٤٨٥.
- (١٠) د. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الناشر: منشأة المعارف
بالأسكندرية)، ص ٥٥٦-٥٥٧.
- (١١) Joni J. Young, Op.cit., P.490.

(١٢) Ibid P.490.

نقلا عن:

Hopwood A.G."Accounting Calculation and the Shifting Sphere of the Economic, European Accounting Review, 1992, P. 127.

- (١٣) Anonymous, "Accounting Standards Have Achieved Little" Management London, Vol. 73, No.11, Dec, 1995, PP. 2-3.
- (١٤) John M. Trussel, " New Disclosure Requirements for Risks and Uncertainties", Nation Public Accountant, Vol. 41, No.4, April 1996, P. 333.
- (١٥) FASB, Official Releases, "FASB Statement NO. 124", Journal of Accountancy, Vol.181, No.3, March 1996, PP. 93-95.
- (١٦) Anonymous, "IASC and FASB Propose Similar Rules On EPS", Management Accounting-London, Vol.74, No.2, Feb., 1996, P.3.
- (١٧) Ibid., P.3.
- (١٨) Andrew H. Levy and Bonnie L. Dixon, "New Accounting Standards Affect Treatment of Troubled Loans: SFAS 114 and SFAS 118", Real Estate Finance Journal, Vol.11, No.4, Spring 1996, PP. 13 -21.
- (١٩) Karen K. Nelson, "Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107" Accountancy Review, Vol.71, No.2, April 1996, PP.161-182.
- (٢٠) Richard J. Palmer and Thomas V. Schwarz, "Improving the FASB's Requirements for Off-Balance-Sheet Market Risk Disclosures, Journal of Accounting, Auditing And Finance, Vol.10, No.3, Summer 1995, PP. 521-540.
- (٢١) Steven Woodward; Joel G. Siegel, and Anique A.Qureshi, "FASB 119 and Derivative Financial Instruments: Disclosure and Fair Value" National
- (٢٢) Ray Ball and Eli Bartov, " How Nairv is the Stock Market's Use of Earning Information? Journal of Accounting and Economics, Vol. 21, No.3, June 1996, P.331.
- (٢٣) Rowland K. Ariase and Linda Smith Bamber, " Trading Volume Reactions to Accounting Earnings Announcements: The Incermental Role of Predisclosure Information Asymmerty ", Journal of Accounting and Economics, Vol.17, No.3, 1994, PP.309-329
- (٢٤) Sati P. Bandyopadhyay, J. Douglas Hanna, and Gordon Richardson " Capital Market Effects of U.S. - Canada GAAP Differences ", Journal of Accounting Research, Vol. 32, No.2, Autumn, 1994, PP.263-276.
- (٢٥) Andrew Alford, Jennifer Jones, Richard LeftWich , and Mark Zmijewzki, " The Relative Informativeness of Accounting Disclosures in Different Countries, Journal of Accounting Research, Vol.31, Supplement Issue, 1993, P.213.
- (٢٦) sidney J. Gray and Clare B. Roberts " East-West Accounting Issue: A new Agenda ", Accounting Horizons, 1991, P.43

- (٢٧) Anonymous, " IASC will Complete Accounting Standards by 1998", Journal of Accountancy, Vol.128, No.5, May 1996, PP.20-21.
- (٢٨) Donald Schwartz, " The Future of Financial Accounts: Universal Standards ", Jornal of Accountancy, Vol. 182, No.1, July 1996m P.25.
- (٢٩) Ibid., P.20.
- (٣٠) P.Norman Roy, "International Accounting Standards-Why Bother", Financial Executive, Nov./Dec., 1995, P.1.
- (٣١) د. أميرة إبراهيم عثمان " دراسة تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي ", المجلة العلمية - العدد الأول - ١٩٩٠ - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة قطر، ص ٢٨٣.
- نقلا عن:
- Samuel J. M. and Oliga J.C., " Accounting Standards in Developing Countries " , International Journal of Accounting, Fall 1982, PP.17-18.
- (٣٢) Nahum D. Melumad and Toshiyuki Shibano, "The Securities and Exchange Commission the Financial Accounting Standards Board: Regulation through Veto-Based Delegation", Journal of Accounting Reseach, Vol.32, No.1, Spring 1994, P.1.
- (٣٣) Ibid., P.2.
- (٣٤) Ibid., P.2.
- (٣٥) قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الطبعة السادسة، (الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية) ١٩٩٦، ص.٢٠.
- (٣٦) Anthony G. Hopwood, "Accounting and Everyday Life: An Introduction", Accounting, Organizations, And Society, Vol.19, No.3, 1994, P301.
- (٣٧) د. زينب عوض الله، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٤/٥/٢، ص٢.
- (٣٨) Atul K Shah, " Creative Compliance in Financial Reporting " , Accounting, Organizations, and Society, Vol. 21, No.1, 1996, P.34.
- (٣٩) Global Accounting's Roadblock, Op.cit., P.19.
- Puplic Accountant, Vol. 41., No. 1, January, 1996, P.18.
- (ب) المقصود بمنتجات الأدوات المالية المشتقة:
- هي عقود مشتقة من مؤشرات مثل معدلات الفائدة مثلا واستعدادات الشراء المستقبلية لأسهم أو سندات وعقود الشراء المستقبلية وهي التي يتم سداد جزء من قيمتها أو القيمة كاملة ويتم استلامها في وقت لاحق والبيوع الخاصة بأي من استثمارات الأوراق المالية وعمليات الشراء لأي من الأوراق المالية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

العراقي، عراقي " تطوير التقارير المحاسبية المنشورة لتنشيط السوق الأولية للأوراق المالية" بحث
مقدم لمؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي - اتحاد المصارف العربية - والذي عقد بالقاهرة
في الفترة من ٢/٢٩ إلى ٣/٣/١٩٩٢ .

توفيق، محمد شريف " دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال وإصلاح المسار المحاسبي
المصري: منهج تنظيمي لتطوير العرض والإفصاح المحاسبي لخدمة أهداف المستثمرين" المجلة
العلمية للبحوث والدراسات التجارية - المجلد الخامس - السنة الخامسة - العدد الثاني -
١٩٩١ - كلية التجارة وإدارة الأعمال - الزمالك، جامعة حلوان.

عثمان، أميرة إبراهيم " دراسة تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي"،
المجلة العلمية - العدد الأول - ١٩٩٠ كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة قطر.
عوض الله، زينب الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٤/٥/٢.

قادوس، حمدي عبدالغني " تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في توفير ضمان توفير
المعلومات المحاسبية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات
التجارية - المجلد الثالث - العدد الثاني - ١٩٨٩ - كلية التجارة وإدارة الأعمال - الزمالك،
جامعة حلوان.

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الطبعة السادسة، (الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية).
١٩٩٦.

هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، (الناشر: منشأة المعارف الأسكندرية)
١٩٩٧.

هندي، منير إبراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الناشر: منشأة المعارف بالأسكندرية)
١٩٩٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Alford, Andrew, Jennifer Jones, Richard Leftwich, and Mark Zmijewski, "The Relative Informativeness of Accounting Disclosures in Different Countries, Journal of Accounting Research, Vol. 31, Supplement Issue, 1993.
- Anonymous, " Accounting Standards Have Achieved Little " Management Accounting – London Vol.73, No.11,Dec., 1995.
- Anonymous, " IASC will Complete Accounting Standards by 1998 " Journal of Accountancy, Vol.73, No.1, July 1996.
- Atiase, Rowland K. and Linda Smith Bamber, "Trading Volume Reactions to Accounting Earnings Announcements: The Incremental Role of Predisclosure Information Asymmetry", Journal of Accounting and Economics, Vol.17, No.3, 1994.
- Ball, Ray, And Eli Bartov, " How Naïve is the Stock Market's Use of Earning Information? Journal of Accounting and Economics, Vol.21, No.3, June 1996.
- Bandyopadhyay, Sati P.,J. Douglas Hanna, and Gordan Richardson, "Capital Market Effects of U.S.-Canada GAAP Differences", Journal of Accounting Research, Vol. 32, No.2, Autumn, 1994.
- FASB, Official Releases, "FASB Statement No. 124", Journal of Accountancy Vol.181, No.3, March 1996.
- Gray, Sidney J., and Clare B. Roberts "East-West Accounting Issues: A New Agenda", Accounting Horizons, 1991.
- Hopwood, Anthony G., " Accounting and Everyday Life: An Introduction", Accounting, Organization, And Society, Vol. 19, No.3, 1994.
- Hopwood, A.G. "Accounting Calculations and the Shifting Sphere of the Economic, European Accounting Review, 1992.
- Levy, Andrew H., and Bonnie L. Dixon, "New Accounting Standards Affect Treatment of Troubled Loans: SFAS 114 and SFAS 118", Real Estate Finance Journal, Vol.11, No.4, Spring 1996,.
- M., Samuel J., and Oliga J.C., : "Accounting Standards in Developing Countries", International Journal Of Accounting, Fall 1982.
- Melumad Nahum D., and Toshiyuki Shibano, "The Securities and Exchange Commission and the financial Accounting Standards Board: Regulation Throgh Veto-Based Delegation", Journal of Accounting Research, Vol. 32, No.1, Spring 1994.
- Nelson Karen K., "Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107 Accounting Review, Vol.7, No. 2, April 1996
- Palmer, Richard J., and Thomas V, Schwarzdz, " Improving FASB's Requirements for Off-Balance-Sheet Market Risk disclosures, Journal of Accounting, Auditing and Finance. Vol.10, No.3, Summer 1995.
- Ray P. Norman, "International Accounting Standards – Why Bother?, Financial Executive, Nov./Dec., 1995.
- Schwartz, Donald, "The Future of Financial Accounting: Universal Standards", Journal of Accountancy, Vol.181, No.5, May 1996.

- Shah, Atul K., "Creative Compliance in Financial Reporting", Accounting, Organizations, and Society, Vol.21, No. 1, 1996.
- The Economist "Global Accounting's Roadblock", April, 27th, 1996.
- Trussel, John M., "New Disclosure Requirements for Risks and Uncertainties", National Public Accountant, Vol.41, No.4, April 1994.
- Woodward, Steven, Joel G. Siegel, A. Qureshi, "FASB 119 and Derivative Financial Instruments: Disclosure and Fair Value", Nation Puplic Accountant, Vol.41, No.1, January, 1996.